

وزارة المالية
لجان الطعن
قطاع وسط الدلتا والبحيرة ومطروح
اللجنة الثانية

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة ١٥ ش منصور - باب اللوق - القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / محمد الشيخ على ابو زيد - نائب رئيس مجلس الدولة
وعضوية كل من :-

الأستاذ / محمد السيد على البرل
الأستاذ / محمد على حسن على
المحاسب / ناصر جرجس ميخائيل
المحاسب / عبد الوهاب محمد عبد الفتاح
وأمانة سر السيد / سلوى محمود سليم

﴿ صدر القرار التالي ﴾

في الطعن رقم / ٥٠٣ لسنة ٢٠٠٧
المقدم من /
الكيان القانوني / شركة تضامن
النشاط / مستلزمات طبية
العنوان /
سنوات النزاع / ٢٠٠٤
ملف رقم /
ضد / مأمورية ضرائب بلقاس

المبدأ

(٤٥)

طعن ضريبي - تسوية النزاع اتفاقا - أثره

اتفاق مصلحة الضرائب والممول على وعاء الضريبة جائز قانونا ولا يجوز الرجوع عنه من الممول أو المصلحة وكل من الطرفين التمسك به طالما خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول

عنه بدليل جائز قانونا^(١) - تقديم الطاعن محضر لجنة داخلية يفيد التصالح والاتفاق بشأن سنة النزاع مؤداه أن النزاع قد انحسم بين الطاعن ومصلحة الضرائب اتفاقا وبالتالي لا يكون ثمة نزاع أمام اللجنة يمكن نظره - تطبيق.

اللجنة

بعد الاطلاع على الأوراق و المستندات و المدعاة القانونية . وحيث أن الطعن قدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا - وفي الموضوع و لما كان التكليف القانوني لمحضر الاتفاق الحاصل باللجنة الداخلية بين المأمورية و الطاعنين عن سنة النزاع أنه عبارة عن عقد صلح وهو ذلك العقد الذي عرفه المشرع في القانون المدني و بين إحكامه و حدود نطاقه و أثاره في المواد من ٥٤٩ حتى ٥٥٣ حيث عرفة في المادة ٥٤٩ مقررا بما يلي :

(.... الصلح عقد يرسم به الطرفان نزاعا قائما و يتوقيان به نزاعا محتملا و ذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائة)

- كما جرى نص المادة ٥٥١ منه ما يلى :

(... لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام)

- وجرى نص المادة ٥٥٣ منه ما يلى :

(... ١ تتحسم بالصلح المنازعات التي تناولها ٢ و يترتب عليه انقضاء الحقوق و الادعاءات التي نزل عنها اي من المتعاقدين نزولاً نهائيا ...)

وقدر قضاء النقض المبدأ الآتي :

(.... اتفاق مصلحة الضرائب و الممول على وعاء الضريبة جائز قانونا و لا يجوز الرجوع عنه من الممول او المصلحة ولكل من الطرفين التمسك به طالما خلا من شوائب الرضا و لم يثبت العدول عنه بدليل جائز قانونا) "نقض في الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩٦/١٢/١٦

وعليه و بإنزال كل ما تقدم فقد انحسم النزاع بين الطاعنين و مصلحة الضرائب بالاتفاق الحاصل باللجنة الداخلية المشار إليها ، و وبالتالي لا يكون هناك نزاع منظور أمام اللجنة . مما تقرر معه اللجنة رد الملف للمأمورية للربط على الطاعنين طبقاً لهذا الاتفاق .

^(١) نقض طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩٦/١٢/١٦، ١٩٩٦/١٢/١٦، ومبرأة مماثل طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بجلسة ١٤/١٢/٢٠٠٨ قطاع (١) اللجنة الثالثة

وَلِهِ ذَهَابُ الْأَسْبَابِ

قررت اللجنة قبول الطعن المقدم شكلاً – وفي الموضوع برد ملف الطاعنة / و
..... شريكاً بناحية
ونشاطها مستلزمات طبية في سنة ٤٠٠٢ للمأمورية و ذلك لانتهاء النزاع صلحاً باللجنة الداخلية و ذلك
طبقاً للثابت بحيثيات القرار ،
وعلى المأمورية ربط الضريبة طبقاً لهذا الاتفاق ،
وعلى أمانة سر اللجنة إعلان الخصوم بصورة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .